اقتصاد

صراع على آبار المياه في تونس

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تتصاعد المزاحمة بين شركات المياه المعدنية والمزارعين على أحقية استغلال مياه الآبار والمنابع الطبيعية، بعد توسّع كبير لشركات تعبئة مياه الشرب استجابة لاحتياجات السوق. وعادة ما تستغل شركات المياه المعدنية آباراً ومنابع طبيعية في قرى ومناطق فلاحية، بينما يشكو مزارعون من نقص مصادر الري مع استمرار الإجراءات التقشفية على الموارد المائية التي فرضتها السلطات منذ مارس/ آذار 2023.

ويشكو الفلاحون خاصة في مناطق وسط غرب البلاد الأشد جفافاً من انتشار واسع لشركات تعبئة مياه الشرب، الأمر الذي يحرمهم من ري الخضروات وأشجار الزيتون تحديداً. ويطالب مزارعون في مناطق العطش بإعادة النظر في إسناد تراخيص استغلال المياه المعبأة، معتبرين أن توسّع هذا النشاط يجبر مئات الأسر التي تعمل في النشاط الزراعي على التخلي عن أراضيهم نتيجة الجفاف، بينما يتم سحب مخزونات مياه الآبار والمنابع الطبيعية نحو المصانع. وتكشف بيانات رسمية حصلت عليها «العربي الجديد» ارتفاع استهلاك التونسيين من مياه القوارير المعدنية خلال عشر سنوات من 290 مليون لتر إلى 3 مليارات لتر. وأشارت البيانات إلى أن 30 وحدة صناعية تؤمن إنتاج 7 ملايين قارورة مياه يومياً تلبية لزيادة الطلب الناتج أساساً عن تراجع خدمة توزيع الماء الصالح للشرب الذي تؤمنه الشركة الحكومية لاستغلال المياه وتوزيعها. في المقابل، تبيّن خريطة شركات تعبئة المياه أن أكثر العيون المستغلة مركزة في محافظة القيروان شمال شرق تونس بمعدل 6 مصانع تليها محافظتي سليانة (شمال غرب) وزغوان (شمال شرق) بـ 4 مصانع لكل منها، والتي تشهد احتجاجات بسبب نقص المياه تقول المسؤولة عن مشروع العدالة البيئية والمناخية في منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية منيارة المجبري، إن العدالة في توزيع المياه في المحافظات الأكثر عطشاً مختلة، مؤكدة في تصريحات لـ«العربي الجديد» بروز تنازع غير متكافئ بين المزارعين وشركات تعبئة المياه. وتضيف: «في حين يعاني المزارعون العطش يسمح للمصانع بحفر آبار عميقة لاستغلال الثروات المائية الباطنية التي كان يفترض أن يوجه جزء منها إلى النشاط الزراعي وحماية حقوق المواطنين في محيط المصانع في الحصول على نصيبهم من المياه». وتحذر من أن «سوء حوكمة التصرف في هذه المخزونات تزعزع السلم الاجتماعي ويزيد وتيرة النزاعات والصراعات من أجل المياه». وتعتبر المجبري أن أزمة المياه وتفاقم تأثيرات التغيرات المناخية وضعف تساقط الأمطار واستنزاف المياه الجوفية وما يقابله من فشل الخيارات والسياسات المائية التي تنتهجها الدولة، يفاقم من افتقار المواطنين إلى فرص متكافئة للحصول على حقهم في مياه آمنة ذات جودة. ويسبب الاحتباس الحراري تراجعاً في معدل هطل الأمطار وزيادة خطر الجفاف إلى جانب انخفاض مستوى المياه السطحية وتراجع منسوب المياه في السدود والبحيرات الجبلية. ووسط زيادة عدد السكان أصبحت مياه القوارير المعدنية الملاذ الأول للعديد من المناطق تونسية هرباً من العطش ورداءة مياه الصنابير أو الانقطاعات المتكررة لها.

(Getty)

ألمانيا تتقدم الأوروبيين في تصدير الشوكولاته

كشفت بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات) أن ألمانيا تصدرت دول الاتحاد الأوروبي في تصدير الشوكولاته خلال عام 2023، بكميات تصل إلى 221 ألف طن، ما يمثل نحو 26% من صادرات الاتحاد لهذه السلعة. وقال «يوروستات» في تغريدة عبر حسابه على موقع إكس: «في عام 2023، صدرت دول الاتحاد الأوروبي 867 ألف طن من الشكولاتة إلى دول خارج الاتحاد»، بزيادة نسبتها 2% مقارنة بعام 2022 ونحو 35% مقارنة بعام 2013. وأظهرت البيانات أن هولندا جاءت في المرتبة الثانية بعد تصديرها 123 ألف طن تمثل 14% من إجمالي صادرات الاتحاد، تليها بولندا بـ115 ألف طن بما يعادل 13%. واستحوذت الدول الثلاث مع إضافة بلجيكا وإيطاليا على 75% من صادرات الاتحاد الأوروبي من الشوكولاتة.

أخبار

فائض تجاري للصين

أظهرت بيانات صادرة عن الهيئة الوطنية للنقد الأجنبي في الصين، أن إجمالي حجم التجارة الدولية للدولة في السلع والخدمات بلغ 3,23 تريليونات يوان في فبراير/ شباط الماضي. وذكرت الهيئة أنه من حيث القيمة الدولارية، بلغت قيمة الصادرات والواردات للتجارة

الدولية للصين في السلع والخدمات 232,5 مليار دولار و222,3 مليار دولار على التوالي، ما أدى الى فائض قدره 10,2 مليارات دولار. وبلغت قيمة صادرات السلع 1,46 تريليون يوان، في حين سجّلت الواردات 1,26 تريليون يوان، ما أدى إلى فائض قدره 197,7 مليار يوان. وسجل إجمالي قيمة صادرات الخدمات 194,7 مليار يوان في حين بلغت وارداتها 320 مليار يوان، ما أدى إلى عجز قدره 125,4 مليار يوان. وكانت السياحة أكبر مساهم في تجارة الخدمات، فقد بلغت قيمة تجارتها 142,5 مليار يوان، وفق ما نقلت وكالة شينخوا، أمس السبت.

تنشيط اسواق الأردن

دعا ممثلو قطاعات تجارية في الأردن، إلى اتخاذ جملة من الإجراءات العاجلة لتنشيط السوق المحلية، وضرورة توفير سيولة تحد من حالة التراجع، واقترحوا تأجيل أقساط القروض البنكية، للأفراد والشركات، على حد سواء، وإعادة النظر في مختلف الرسوم الجمركية والضريبية والهيكل العام للرواتب، وطرح برامج حماية اجتماعية ووضع حلول قطاعية متخصصة، تعالج مختلف التحديات التي تعانيها. وقال رئيس غرفة تجارة الزرقاء حسين شريم، وفق وكالة الأنباء الأردنية «بترا»، أمس، إن تأجيل أقساط القروض للأفراد والشركات، بلا فوائد، من شأنه أن يوفر سيولة تساهم في تحريك العجلة التجارية. ودعا إلى إعادة النظر بالرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات، خاصة لبعض السلع الأساسية، بهدف تيسير عمل التجار.

تصنيف إيجابي لعُمان

عدلت وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية لسلطنة عُمان إلى إيجابية من مستقرة، مشيرة إلى أن الوضع المالي للسلطنة يتحسن. وأكدت الوكالة تصنيفها الائتماني للسلطنة عند BB+/B. وقالت الوكالة في بيان إن «الميزانية العامة للحكومة ستتحسن، ويمكن أن يؤدي برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى خفض الديون بأسرع من المتوقع في العديد من الشركات المملوكة للدولة من دون التأثير على نتائج النمو الاقتصادي». وتتوقع أن يسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2% في المتوسط سنوياً بين 2024-2027. وفي سبتمبر/ أيلول 2023، رفعت «ستاندرد أند بورز» التصنيف الائتماني للسلطنة إلى +BB.

صندوق النقد يرفع قرضه لمصر إلى 8 مليارات دولار

واشنطن ـ **العربي الجديد**

قال رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي إن بلاده ستتسلم الدفعة الأولى من قرض صندوق النقد الدولي الأسبوع المقبل، وذلك بعد ساعات من موافقة المجلس التنفيذي للصندوق على زيادة برنامج الدعم المالي الممدد لمصر إلى ثمانية مليارات دولار، الأمر الذي يسمح لها بسحب نحو 820 مليون دولار على الفور. وأضاف مدبولي، في مؤتمر صحافي عقب جولة تفقدية في عدد من المصانع في مدينة العاشر من رمضان الصناعية شرق العاصمة القاهرة، أن «الأمور عادت إلى طبيعتها ونعمل بكل جهد لاستكمال المسارات الإصلاحية». واعتبر أن الفجوة الدولارية تقل مع تعميق التصنيع المحلي وزيادة الإنتاج، متوقعاً تجاوز صادرات البلاد 145 مليار دولار خلال 6 سنوات. وفي وقت متأخر من مساء الجمعة، أعلن صندوق النقد أن مجلس الصندوق اعتمد المراجعتين الأولى والثانية للبرنامج الاقتصادي المتفق عليه مع مصر، ووافق على زيادة قيمة القرض الأصلي بنحو 5 مليارات دولار، ليصل إجماليه إلى 8 مليارات دولار. ووافق الصندوق على توسيع نطاق الاتفاق بعد أن تضرر اقتصاد مصر المتعثر بشكل أكبر بسبب الحرب في قطاع غزة التي أبطأت نمو السياحة ودفعت الحوثيين في اليمن إلى شنّ هجمات في البحر الأحمر، الأمر الذي أدى إلى انخفاض إيرادات قناة السويس إلى النصف. والسياحة والشحن من المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي في مصر. وقال صندوق النقد في بيانه إن «البيئة الخارجية الصعبة التي خلقتها حرب روسيا في أوكرانيا تفاقمت بعد ذلك بسبب الحرب في غزة وإسرائيل، فضلاً عن التوترات في البحر الأحمر». ويوسع الاتفاق تسهيل صندوق ممدد بمقدار ثلاثة مليارات دولار لمدة 46 شهراً أُبرم في ديسمبر/ كانون الأول 2022، عُلِّق بعدما لم تلتزم مصر تعهداتها بتحرير سعر صرف العملة وتسريع بيع أصول الدولة وتنفيذ إصلاحات أخرى. وأُعلن تمديد الاتفاق لأول مرة في السادس من مارس/ آذار عندما رفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة بمقدار ست نقاط مئوية إلى 27,75%، وسمح بخفض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار بنحو 40%. وأكد الصندوق أنه «يجرى تنفيذ خطة قوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لتصحيح الأخطاء في السياسات»، مع التركيز على تحرير نظام الصرف الأجنبي، وتشديد السياسة المالية والنقدية.

طاقة

كهرباء العراق

لا حلول قريبة للأزمة... الإنتاج رهينة الغاز الإيراني

يبدو أن إنتاج الكهرباء في العراق سيظل لسنوات مقبلة رهينة الغاز الإيراني، رغم أزمة انقطاع التيار المتكررة التي عانى العراقيون منها خلال السنوات الماضية، بفعل عدم خلق بدائل للإمدادات الإيرانية التي شهدت انقطاعات عدة سواء لأسباب فنية أو مالية

بغداد ـ **سيف العبيدي**

بدا خبراء الطاقة في العراق غير متفائلين كثيراً بتمديد استيراد الغاز من إيران لإنتاج الطاقة الكهربائية ووعود حكومة بلادهم بأن الصيف القادم سيكون أفضل من ناحية التجهيز، لا سيما أن الخبرات السابقة أثبتت أن الارتهان للغاز الإيراني وعدم تنويع مصادر إنتاج الكهرباء تسببا في أزمات خانقة على مدار السنوات الماضية ولوجوه الكثيرين إلى المولدات.

وأعلنت وزارة الكهرباء العراقية، الأربعاء الماضي، توقيع عقد لتوريد الغاز من إيران لمدة 5 سنوات، بمعدلات ضخ تصل إلى 50 مليون متر مكعب يومياً، مشيرة إلى أن «ذلك يهدف لإدامة زخم عمل محطات الإنتاج، ومواكبة ذروة الأحمال والطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، وريثما يكتمل تأهيل حقول الغاز الوطنية وسد حاجة الكهرباء».

وتعتمد معظم محطات الكهرباء في العراق على الغاز الطبيعي لإنتاج التيار الكهربائي، بينما تتجدد بين الحين والآخر أزمة الانقطاعات. وفي الوقت الحالي، يصل مقدار إنتاج العراق من الكهرباء نحو 26 ألف ميغاواط، بينما تقدر حاجة البلاد بنحو 36 ألف ميغاواط، وهذا الرقم يواصل الارتفاع مع اتساع رقعة المشاريع والسكان، الأمر الذي خلق عجزاً في توفير الكهرباء وتسبب في انقطاع الكهرباء، لا سيما خلال فصلي الشتاء والصيف، نحو 10 ساعات يومياً. وأعلنت وزارة الكهرباء، نهاية الشهر الماضي، فقدان 4 آلاف ميغاواط بسبب شح الغاز المورد من إيران، وقالت إن «الغاز الإيراني توقف بشكل كامل عن محافظات الفرات الأوسط وبغداد، ما تسبب في تحديد احمال المنظومة الكهربائية وتراجع إنتاجها»، مشيرة إلى توقف خطوط الكهرباء بين العراق وإيران، مبينة أن إيران عزت ذلك إلى موجة البرد الأخيرة. لكن وزارة الكهرباء قالت في بيانها الصادر قبل أربعة أيام بخصوص توقيع عقد توريد الغاز الإيراني لخمس سنوات، إن ضخ الكميات المتفق عليها سيتفاوت حسب حاجة منظومة الكهرباء في العراق لصالح إدامة زخم عمل محطات الإنتاج، ومواكبة ذروة الأحمال والطلب المتزايد على الطاقة. وخفضت إيران صادرات الغاز إلى العراق بشكل متقطع خلال السنوات الأخيرة، وذلك استجابة للنقص الحاد لديها في الغاز في فصل الشتاء. وفي بعض الأحيان، توقف تدفق الغاز الإيراني بشكل كامل، ما أدى إلى أزمات كهرباء في العراق.

وقال مدير مركز العراق للطاقة فرات الموسوي إن «أهم المشاكل التي تواجه منظومة الطاقة الكهربائية في البلاد سببها انحسار الغاز المورد من إيران، لا سيما في أوقات ذروة الأحمال صيفا وشتاء». وأضاف الموسوي في حديث لـ«العربي الجديد» أن «مشكلة الطاقة الكهربائية تتكرر بسبب الغاز الإيراني لأسباب فنية، موضحا أن «من المشاكل الفنية في العقد تضمنه حق إيران بوقف تصدير الغاز متى ما تحتاجه للاستخدام المحلي».

> العجز في إنتاج الكهرباء يصل إلى نحو 10 آلاف ميغاواط

وأشار إلى أن الغاز الإيراني من المفترض أن يساهم في إنتاج 8 آلاف ميغا واط من الكهرباء، ومن المفروض أن تورد إيران للعراق 50 مليون متر مكعب يومياً، ولكن ما يصل لا يتجاوز ربع الكمية، مبينا أن هذه المشكلة تتحملها الحكومات العراقية السابقة التي أبرمت عقود استيراد الغاز من إيران، فضلا عن عدم بحثها عن بدائل للغاز الإيراني.

وخلال السنوات السابقة، مثل تأخر تسديد العراق مستحقات الغاز للجانب الإيراني بسبب العقوبات الأميركية سبباً في تكرار توقف إمدادات الغاز للعراق، ولكن العراق تجاوز حالياً هذه المشكلة بعد تسديد الديون السابقة والاتفاق على آلية جديدة لتسديد المستحقات عبر تصدير النفط الخام. وأوضح مدير مركز العراق للطاقة أن منظومة الطاقة الكهربائية تعتمد على 3 مصادر من الطاقة وهي الغاز من إيران، والغاز المستثمر من الحقول العراقية، والوقود السائل الذي ينتجه العراق. وأشار الموسوي إلى أن حكومة محمد شياع السوداني تعاقدت مؤخراً مع تركمانستان لاستيراد 20 مليون متر مكعب يومياً، لكنه استبعد أن تساهم هذه الخطوة وحدها في الحد من المشكلة، لأن الغاز التركمانستاني يُوَرّد للعراق عبر إيران أيضا.

ووقع استمرار مشكلة الكهرباء بسبب عدم امتلاك العراق أماكن لتخزين الغاز المستورد واستخدامه وقت الحاجة، لافتا إلى أن العراق لم يتحرك لغاية الآن لإنشاء هذه الخزانات بسبب ارتفاع تكاليفها. ولفت الموسوي إلى أن العراق تحرك بشكل متأخر نحو الغاز القطري، مبينا أن بغداد تعمل حالياً على إنشاء منصة عائمة على الخليج لاستقبال الغاز من قطر، ولكن هذه المنصة تحتاج إلى عامين لتكون جاهزة للعمل.

إرادات متنفذة لصالح إيران

من جانبه، يرى الخبير النفطي والاقتصادي نبيل المرسومي أن هناك «إرادات متنفذة في العراق تعمل على إبقاء قطاع الكهرباء رهينة الغاز الإيراني». وقال المرسومي في حديث مع «العربي الجديد»: إن «الطلب الكلي الحالي على الكهرباء يبلغ 36 ألف ميغاواط، بينما يبلغ حجم الطاقة المنتجة 26 ألف ميغاواط». وأوضح أن هناك فجوة كبيرة بين الانتاج والطلب وأنها ستستمر وتتسع في السنوات المقبلة، مرجحا أن تصل حاجة الاستهلاك في العراق إلى 70 ألف ميغاواط بحلول العام 2050. كما توقع المرسومي أن يبقى العراق يعتمد على الغاز الإيراني خلال السنوات المقبلة، بسبب عدم وجود إرادة حقيقية لوقف الاعتماد على إيران في هذا المجال، إلى جانب البطء في استغلال الغاز المحلي، حيث لا يزال العراق ثالث أكبر دولة في حرق الغاز.

وقال إن «جهات متنفذة تستهدف تعطيل إنتاج الغاز العراقي، وهو ما حصل خلال الهجمات الصاروخية التي طاولت حقل خورمر في كردستان، وهذه الجهات تسعى لتعطيل اعتماد العراق على الغاز المحلي».

أزمة انقطاع الكهرباء سنوات طويلة رفضَ الطلب علنه المواطنات الخصصة (فرانس برس)

استهلاك

رمضان ينعش إنفاق المغاربة

الرباط ـ **مصطفى فعاس**

ينعش الاستهلاك المتزايد في شهر رمضان أسواق المغرب، إذ لم يقتصر الإنفاق على شراء السلع الغذائية، بل امتد إلى العديد من المجالات التي انتعشت هذه الأيام. تظهر البيانات الرسمية أن ارتفاع الطلب بفعل تغير العادات الاستهلاكية في رمضان أدى إلى زيادة متوسط إنفاق الأسر بنسبة 18,2%، مقارنة بالأشهر الأخرى من السنة. وتجلى من رصد المندوبية السامية للتخطيط الحكومية لموازنة الأسر خلال الشهر الفضيل، أن زيادة الإنفاق في الأرياف تبلغ 4,8%، بينما تقفز إلى 15,4% في المدن، التي تساهم الأسر فيها بحوالي 92% في الزيادة الشاملة للإنفاق. وتلاحظ المندوبية أن نفقات 20% من الأسر الأقل يسراً ترتفع بنسبة 8,4%، ونفقات الأسر الوسطى بنسبة 9,8%، ونفقات 20% من الأسر الأكثر يسراً بنسبة 8,9%. ووفق تحليل موازنة الأسر الذي أنجزه الإدريسي البوزيدي والزراري سهام، الخبيران في المندوبية السامية للتخطيط، فإن الميزانية المخصصة للتغذية ترتفع بنسبة 17,8% في شهر رمضان مقارنة بالأشهر الأخرى. ويوضح التحليل، أن الإنفاق على التغذية يرتفع بنسبة 19% في المدن، و4,5% في الأرياف. ويظهر أن الإنفاق على الأسماك يرتفع بنسبة 57,7%، والفواكه 43,3% والبيض 35,7%، ومنتجات الحليب 34,8% والسكر والمنتجات السكرية 30,3% واللحوم بنسبة 26%. كما أشار التحليل إلى أن الإنفاق غير الغذائي قفز أيضاً في رمضان بنسبة 18,5%، حيث تبلغ في المدن نحو 13,4% وحوالي 5,1% في الأرياف. ويرجع هذا الارتفاع إلى نفقات النقل التي تقفز بنسبة 61,4%، في حين ينمو الإنفاق على العلاجات الطبية بنسبة 28% والترفيه والتعليم 25,7% والاتصالات 25% والسكن والطاقة 12,7%، وينخفض الإنفاق على الملابس بنسبة 11,5%. ويتوقف نائب رئيس الجامعة المغربية لحقوق المستهلك، محمد العربي، عند مفارقة تتمثل في تسجيل إقبال كبير على الشراء في الأيام التي تسبق شهر رمضان، في الوقت الذي يلاحظ عرض وفير من السلع الغذائية الرئيسية في السوق. ويشير العربي إلى أنه في الوقت الذي تمعن الأسر في الشراء بطريقة محمومة في شهر رمضان، يتم إهدار الطعام كثيراً، في وقت تم فيه تسجيل تأثير كبير للغذاء على التضخم في الأشهر الماضية، قبل أن تنخفض وتيرته. وحلّ رمضان في العام الحالي في سياق تباطؤ وتيرة ارتفاع معدل التضخم، وفق البيانات التي أصدرتها المندوبية السامية للتخطيط في العشرين من مارس/آذار الجاري، إذ إن الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك، الذي يشير على التضخم، ارتفع بنسبة 0,3% في فبراير/شباط، مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، الذي بلغ فيه 10,1%.

> الإنفاق غير الغذائي قفز في رمضان بنسبة 18,5%

الخليج

قفزة عقارية بدعم من النفط

مسقط ـ **كريم رمضان**

رغم التحديات الكبيرة التي عصفت باقتصادات دول العالم، وعلى رأسها التضخم وأسعار الفائدة وتأثر سلاسل الإمداد العالمية بالصراعات الجيوسياسية، إلا أن سوق العقارات في دول مجلس التعاون الخليجي تماسك خلال العام الماضي 2023، بل إن المؤشرات تفيد بانتعاش هذا القطاع خلال العام الحالي والسنوات القليلة القادمة. ووفقاً لمؤشر العائد الكلي للعقارات الخليجية الصادر عن شركة ريفينيتيف، ارتفع أداء القطاع بنسبة 19,2% خلال العام الماضي مدفوعاً بالأداء القوي لمؤشرات قطاع التطوير العقاري في كل من دبي وأبوظبي والسعودية. وبحسب وكالة «ستاندرد آند بورز»، فإن معظم شركات العقارات المصنفة في الخليج استعادت أو تجاوزت مستويات تصنيفها إبان جائحة كورونا.

وتمثل السعودية نسبة 63,1% من إجمالي قيمة المشاريع العقارية في منطقة الخليج، بما يعادل 1,06 تريليون دولار، تليها الإمارات بنسبة 24,4% بما يعادل 409 مليارات دولار، ثم سلطنة عُمان بـ87 مليار دولار بنسبة 5,2%، والكويت بـ 54 مليار دولار، ما يمثل 3,2%، تليها قطر بنحو 48 مليار دولار بما يعادل 2,9% من إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس، ثم مملكة البحرين بـ21 مليار دولار تعادل 1,3%، بحسب تقدير نشرته مجموعة الخدمات العقارية والاستثمارية الأميركية «سي بي آر إي» في 22 مارس/ آذار الجاري.

ومن المتوقع أن يصل حجم السوق العقارية في منطقة الخليج إلى 101,62 مليار دولار بحلول عام 2029، وفق وكالة «موردور إنتلجنس» الاقتصادية. ويشير الخبير الاقتصادي الكويتي، محمد رمضان، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن منطقة الخليج تشهد حالياً طفرة عقارية غير مسبوقة، مدفوعة بالاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والمشروعات العقارية.

السعودية استحوذت على ثلثي قيمة المشاريع العقارية في الخليج (فرانس برس)

مجلس التعاون الخليجي أكثر استقراراً رغم كل ما يجري من صراعات جيوسياسية حولها. ويقول رمضان إن لكل دولة من دول مجلس التعاون وضعاً مختلفاً، فالسعودية لديها رؤية ترتبط بمستهدفات خطتها الاقتصادية 2030. أما الإمارات، وتحديداً إمارة دبي، فلديها حالة مختلفة تماماً، إذ تعتمد على طلب الأجانب على العقارات بشكل كبير جداً، وكلما ضرب عدم الاستقرار أي منطقة من العالم، كانت فرصتها في جذب المزيد من الطلب إلى سوقها العقاري أكبر. وفي الكويت، يشير رمضان إلى أن وضع السوق مختلف، فالعقارات السكنية شحيحة، كذلك فإن المجتمع، مثل باقي مجتمعات دول مجلس التعاون، صغير السن مع نسبة كبيرة للنمو السكاني، لذا إن الطلب على العقار السكني دائماً في تزايد من قبل فئة المواطنين. وفي السياق، يقول الخبير الاقتصادي الإماراتي، علي سعيد العامري، لـ«العربي الجديد»، إن تماسك سوق العقارات الخليجي رغم التحديات الاقتصادية العالمية يعود إلى عدة عوامل، منها ارتفاع أسعار النفط، ما أدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية لدول مجلس التعاون، وسمح لها بمزيد من الاستثمار في البنية التحتية والمشروعات العقارية.

في السياق، رأى الباحث العراقي حسين العامل أن «أزمة الكهرباء تخضع لإدارة سياسية، لأن الجهات المتنفذة في الدولة حالياً هي القريبة من إيران، وبالتالي فإنها ستقف بوجه أي خطوات من شأنها إيجاد البدائل عن الغاز الإيراني ولو كان على حساب استمرار مشكلة الكهرباء».

وقال العامل لـ«العربي الجديد» إن «الصيف المقبل سيكون شبيهاً بمواسم الصيف السابقة من حيث أزمة الكهرباء». ولم يستبعد تكرار الاحتجاجات في الشارع العراقي بسبب استمرار الأزمة.

تحقيق

أسواق اليمن

السلع المقلدة تغرق المستهلكين... إثراء سريع للتجار

تُغرق السلع المقلدة والمغشوشة أسواق اليمن، ولا سيما في شهر رمضان الذي يتزايد فيه الاستهلاك، وسط تجاهل السلطات المعنية لمصادر هذه السلع التي باتت مصدراً للإثراء السريع على حساب المستهلكين

صنعاء ـ **محمد راجح**

تعجّ الأسواق اليمنية بالسلع المقلدة والمغشوشة، لتتحول إلى مصدر للإثراء السريع لبعض التجار، وسط اتهامات للسلطات المعنية بالتقاعس عن كبح هذه الظاهرة التي تتمدد وسط تردي القدرات الشرائية لمعظم المواطنين.

ويُعَدّ شهر رمضان فرصة موسمية مهمة اعتاد بعض التجار استغلالها بطرق متعددة لتسويق المنتجات الفاسدة والمنتهية أو قريبة الانتهاء، والتي لم تعد صالحة للتداول والاستخدام.

يقول رئيس جمعية حماية المستهلك اليمنية، فضل منصور، لـ«العربي الجديد» إن «بعض التجار ضعاف النفوس يقومون بعرض وبيع سلع مغشوشة ومقلدة وقريبة الانتهاء، مستغلين إقبال المستهلكين على شراء احتياجاتهم لشهر رمضان».

كذلك، تُعرض السلع الغذائية وتُتداوَل بطرق غير سليمة على أبواب المحال التجارية وفي الأسواق الشعبية داخل أسواق العاصمة صنعاء والمحافظات، وفق منصور، الذي يؤكد أنّ هذه السلع تتعرّض لأشعة الشمس والبرودة بالوقت نفسه، وتصبح غير صالحة للاستهلاك نتيجة تغير في صفاتها الكيميائية والفيزيائية، وذلك بالرغم من مطالبات الجمعية للجهات المختصة بمنع تداول السلع الغذائية وعرضها على أبواب المحال التجارية، وفي الشوارع تحت أشعة الشمس ولكن دون فائدة. وتدعو جمعية حماية المستهلك اليمنية، المستهلكين إلى عدم شراء مثل هذه السلع أياً كان نوعها، لكونها أصبحت غير صالحة للاستهلاك، وإلى الشراء من المحال التجارية التي تلتزم عرض السلع وتخزينها في أماكن جيدة وغير معرضة للشمس.

يشير رئيس حماية المستهلك إلى أن ما تشهده الأسواق، يتزامن مع ضعف شديد في القدرات الشرائية وارتفاع أسعار بعض السلع نتيجة ما يحدث في البحر الأحمر وخليج عدن من اضطرابات، الذي أثر بارتفاع أجور النقل والتأمين المتعدد للسفن والبضائع.

ويواجه البلد العديد من الأزمات، منها انهيار سعر صرف الريال، والتقلبات الحادة في تداولاتها، ولا سيما في مناطق الحكومة، وارتفاع التضخم، واشتداد الاضطرابات الاجتماعية وتسببها في تراجع أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة. ووفق بيانات أممية، فإن أكثر من 21,6 مليون شخص، أي 75% من سكان اليمن، يحتاجون إلى مساعدات، منهم 17 مليون شخص في فقر مدقع نتيجة انعدام الأمن الغذائي.

> 75% يحتاج أكثر من 21,6 مليون شخص، أي 75% من سكان اليمن، إلى مساعدات، منهم 17 مليون شخص في فقر مدقع نتيجة انعدام الأمن الغذائي، وفق بيانات أممية، حيث يواجه البلد العديد من الأزمات.

ويرصد «العربي الجديد» انتشاراً واسعاً لظاهرة التقليد للكثير من العلامات التجارية، خصوصاً لدى التجار الجدد الذين يرى رئيس جمعية حماية المستهلك اليمنية أنهم يطمحون إلى الإثراء السريع على حساب المستهلكين. وتتسع قائمة هذه السلع لتشمل المنتجات الغذائية والملابس والأجهزة الكهربائية والإلكترونية ومواد البناء وكذلك الأدوية، حيث أصبحت تشكل نسبة طاغية وقياسية من حجم التجارة في اليمن. ويتهم خبراء ومدافعون عن حماية المستهلك القطاع التجاري الخاص باستغلال الأوضاع الراهنة، ولا سيما في موسم رمضان، وإغراق الأسواق بالسلع المقلدة والمخزّنة التي تكون غالباً منتهية أو قريبة الانتهاء وغير صالحة للتداول والاستخدام.

> 17 مليون يمني يعانون من فقر مدقع وفق بيانات الأمم المتحدة

> انهيار الريال وارتفاع الأسعار ساهما في انتشار السلع المقلدة والمغشوشة

لكن محمد صلاح نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية المركزية في أمانة العاصمة صنعاء، ينفي ذلك في حديث لـ« العربي الجديد»، قائلاً «ليس صحيحاً أن التجار يقومون بإخراج المواد والسلع المقربة على الانتهاء أو منتهية الصلاحية، لأننا كتجار نلتزم بالمواصفات القياسية اليمنية التي تصدرها الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وهي تمتلك صلاحيات واسعة في الرقابة على دخول السلع من المنافذ الجمركية ولا تسمح بدخول بضائع غير مطابقة مطلقاً».

يضيف صلاح، أن هناك جهات رقابية صحية تتابع السلع في السوق وهي تقوم بعملها جيداً كصحة البيئة وأجهزة الرقابة التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والسلطات المحلية، وهذه محدد عملها في القانون وتعرف اختصاصاتها وتقوم بعملها جيداً، فلا داعي لأي مخاوف كما يرى، داعياً إلى «التعقل وعدم شيطنة القطاع الخاص وإظهاره بمظهر سلبي».

ويقول إن القطاع الخاص يتمتع بعلاقات تعاون وشراكة مع جمعية حماية المستهلك، لما فيه مصلحة المستهلك ودعم المنتجات الوطنية والصناعة المحلية ذات الجودة والمواصفات المعتمدة، مضيفاً أن «حماية المستهلك هي أيضاً حماية للتاجر، فهما معاً خط أحمر كما حدده القانون، حيث إن التلاعب بغذاء الناس ودوائهم خط أحمر وجريمة يعاقب عليها».

في السياق، تقول هيئة المواصفات والمقاييس وضبط الجودة في صنعاء، إنها بدأت بالتوعية بدليل سلامة المستهلك، التي تجعل المستهلك والتاجر شريكين في الصحة والسلامة للسلع كافة. ويشير مسؤولون في الهيئة تحدثوا لـ«العربي الجديد»، إلى قرب إطلاقها لمنصة تسجيل السلع المستوردة التي ستمكن التجار من تسجيل سلعهم المستوردة لدى الهيئة قبل الاستيراد لكي توافيهم الهيئة رقمياً بكل التفاصيل عن الاشتراطات والمواصفات المطلوبة لتلك السلع، ما يسهل عليهم عملية الاستيراد وعمليات الفحص والمطابقة قبل الإفراج، وهو ما سيقلل التكلفة عن التجار، ويسهم في رفع معارفهم بالسلع ويحفظ رأسمالهم من المخاطر.

كذلك تقول وزارة الصناعة والتجارة في صنعاء، إنها تنفذ عمليات رقابة يومية على الأسواق للحفاظ على الاستقرار السعري والتمويني وحماية المستهلك من الاستغلال والغش، خصوصاً في المواسم الاستهلاكية. وأكدت الوزارة في بيان لها أخيراً أنها على تنسيق مستمر مع القطاع الخاص بشأن توفير الخيارات المناسبة للمواطنين من السلع الاستهلاكية وبأسعار مناسبة. وأضافت أن «المعروض الكبير من السلع المختلفة يؤكد نجاح خطط الوزارة بالتعاون مع المنتجين والمستوردين في توفير بدائل السلع المشمولة بقرارات مقاطعة البضائع الأميركية ومنتجات الشركات الداعمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي».

وبينما يتربح تجار من انتشار السلع المقلدة والمغشوشة، تدعو العديد من مؤسسات القطاع الخاص الإنتاجية إلى ضرورة كبح هذه الظاهرة للحفاظ على الرأسمال الوطني. ويؤكد المحلل الاقتصادي محمد الرماح، لـ«العربي الجديد»، أن هذه الظاهرة لا تقلّ خطورة عن بقية الأزمات الاقتصادية والمؤسسية وغيرها من الأزمات التي تعاني منها البلاد بسبب الصراع الداخلي، إذ تعتبر انتهاكاً واضحاً للحقوق التجارية التي تحفظها وتكفلها القوانين والتشريعات، إضافة إلى كونها أحد أسباب مغادرة رأس المال الوطني وإيقاف التوسع في الإنتاج الصناعي والتهرب الضريبي وانخفاض سعر العملة نتيجة لزيادة الطلب على العملات الأجنبية بهدف استيراد السلع وتهريبها إلى الداخل.

تردي القدرات الشرائية لمعظم اليمنيين وسط تراجع الدخول (فرانس برس)

الانقسام يفاقم الأزمات المعيشية

يواجه اليمن العديد من التحديات الاقتصادية على رأسها تقلبات أسعار العملة، وارتفاع التضخم. واشتداد الاضطرابات الاجتماعية في ظل التردي المعيشي للبلاد. وتقدر فاتورة الواردات السلعية اليمنية بنحو 15 مليار دولار سنوياً، إذ تشكل الواردات الغذائية والمشتقات النفطية حوالي 60% من إجمالي الواردات، في حين تصل نسبة استيراد السلع والمنتجات الأخرى إلى 40%. وتزيد الضغوط على المالية العامة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، بحسب تقرير صادر نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي عن البنك الدولي الذي أرجع السبب الرئيسي لذلك إلى انحسار صادرات النفط وانخفاض الإيرادات الجمركية بسبب تحول الواردات عن ميناء عدن. ورغم محاولة الحوثيين ضبط الأسواق لا يختلف الوضع العام كثيراً في مناطق نفوذهم. وقال أستاذ الاقتصاد في جامعة تعز محمد قحطان لـ«العربي الجديد»، إن انقسام الدولة ومؤسساتها ترك آثاراً بالغة على مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فقد تعمق الانقسام في الجهاز المالي للدولة وفقدت كل من صنعاء وعدن القدرة على عمل موازنات عامة للدولة، الأمر الذي يصعب معه مواجهة التقلبات الاقتصادية.